

في اجتماع المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع كتاب الاتحادات المحلية و النقابات الوطنية:

الأخ نوبير الأموي الكاتب العام يؤكد على التزام الكونفدرالية
الديمقراطية للشغل بالنضال إلى جانب القوى الحية
والأحزاب التقدمية الحقيقية

عقد المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل اجتماعا مع كتاب الاتحادات المحلية والنقابات الوطنية وذلك يوم الجمعة 27 مارس 2009 بالمقر المركزي بالدار البيضاء. وقد تميز هذا الاجتماع بالكلمة التوجيهية التي ألقاها الأخ نوبير الأموي الكاتب العام، والتي أشار في بدايتها إلى تزامن هذا الاجتماع مع ذكرى الإضراب العام البطولي الذي خاضته منظمنا بتاريخ 30 مارس 1979 " يوم الأرض" كرد واضح على اتفاقية كامب ديفيد التي شكلت خيانة عظمى لقضية الأمة، وكل من حاول بأساليب ملتوية التماهي مع هذه الاتفاقية المشؤومة، والتي كان من تداعياتها زيادة التشردم والضعف العربيين، وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ثم انتقل الأخ الكاتب العام إلى الحديث عن الحوار الاجتماعي وعن الجلسة الأخيرة التي عقدتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بشكل انفرادي بناء على طلبها، واعتبر اللقاء مسؤولا، حيث حظيت مواقف المنظمة بالتقدير والتممين، كما التزمت الحكومة بمواصلة الحوار خلال شهر أبريل القادم، حيث ستكون مطالبنا موضوع مفاوضة ومدولة.

هذا وقد اعتبر الكاتب العام أن الموضوع الأساسي المطروح في هذا الاجتماع هو التحضير للمعركة المقبلة والمتمثلة في انتخاب ممثلي الأجراء وأعضاء اللجان الثنائية في قطاع الوظيفة العمومية والقطاع الخاص والقطاع الشبه العمومي، هذا التحدي الذي خاضته منظمنا في ظروف أصعب وأقسى، واستطاعت تجاوزه بنجاح كبير، حيث ظلت تتصدر التمثيلية لأكثر من عشر سنوات، رغم محاولات حكومات متعاقبة العمل على الحد من تقدم وقوة وتمثيلية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل الذريع لأن لا شيء ينال أو يستطيع النيل من عزم وصمود الكونفدراليين .

وبالمقابل حذر الكاتب العام من الاستهانة بهذه المحطة، وحث على ضرورة التجند الكامل، والحرص على النجاح لأن نقابتنا تستحضر هذا البعد التزاما منها بالنضال إلى جانب القوى الحية

والأحزاب التقدمية الحقيقية ، وذلك بغية تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية. فالمرحلة تتطلب حضورا قويا لتأمين المستقبل والحفاظ على الصمود والوحدة ، والقدرة على المواجهة التي انعدمت عند كثير من الأحزاب والنقابات. وقدم الكاتب العام مثال الحد الأدنى للأجور الذي لم يكن يتجاوز 350 درهما ، وتضاعف 5 مرات بفضل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي حصنت المكاسب في المجالين الحقوقي والاجتماعي بفضل كفاحات الطبقة العاملة المغربية.

وشدد الأخ الأموي على ضرورة احترام المعايير الموضوعية في اختيار المرشحين، معتبرا عناصر الكفاءة والمسؤولية والنضالية والإخلاص والالتزام ، شروطا لا محيد عنها في تزكية هذا المرشح أو ذاك ، مع الالتزام باحترام الأجهزة التنظيمية قطاعيا، والاستشارات الفعلية مع المكتب التنفيذي . كما أن تقييم أداء وعمل المرحلة السابقة يعد أمرا مهما وذلك من أجل المحاسبة واستخلاص العبر.

وعرج الأخ الأموي على الجوانب القانونية في الترشيح وضرورة استحضارها، وآليات تسيير الحملات الانتخابية بما يلزم من تجمعات واتصالات مباشرة والتركيز على الخطاب الواقعي الموشوم بانجازات الكونفدرالية والابتعاد عن خطابات المغالطة والتضليل التي يروج لها سماسرة الانتخابات. ولكي يتم ربط كفاحات الماضي بالحاضر، ركز الأخ الأموي على ضرورة إشراك الأجيال الجديدة لتكون حاضرة بقوة في صناعة الحاضر والمستقبل الكونفدرالي.

ولم يفت الأخ الكاتب العام الحديث عن انتخابات المجالس الجماعية، وانتخاب ثلث مجلس المستشارين، والذي انسحبت منه المنظمة نظرا لضعف مردوديته ومحدودية اختصاصاته، واعتبر القرار قرارا شجاعا ومؤثرا إلى جانب الإضراب العام الوطني ليوم 21 ماي 2008، مشيرا إلى أن قرارات من هذا الحجم وبهذا التأثير لا يمكن لغير الكونفدرالية خوضها ، حيث أضحت نضالا ينحصر ويتوقف على الوجود الكونفدرالي فحسب ، محذرا من التزوير ومن سماسرته ، ومؤكدا على ضرورة محاربته بشكل أقوى من السابق. وهنا حث الأخ الأموي الكونفدراليين على التواجد في انتخابات المجالس الجماعية كذلك ، لأن المغاربة محتاجون إلى الخبز السياسي المتمثل في الديمقراطية والحرية ، إلى جانب الخبز المعيشي والمتمثل في تمكين المواطن من العيش الكريم بتوفر كل الحاجيات الضرورية كحد أدنى من صحة وتعليم وسكن لائق وعمل شريف ومن تم فإن المجلس الجماعي الذي لا يتواجد فيه ممثلو الشغيلة ليس له معنى ككيان وتنظيم .

وفي نهاية كلمته اعتبر الأخ الأموي أن المجلس الوطني المقبل سيكون مناسبة للتحضير لتظاهرة فاتح ماي، إلى جانب معركة الاستحقاقات ، مركزا على ضرورة مقاومة الحيف والظلم الذي يلحق بالشغيلة ، ومعتبرا الاحتجاج هو استنكار ضمني لكل السياسات المتبعة، وخصوصا منها تلك الهادفة إلى تفجير الشعب المغربي.